

لماذا نحن -الفلسطينيين- نهتم بالانتخابات الإسرائيلية؟

ثمة من يقول: لا أهمية لمتابعة الانتخابات الإسرائيلية، مبررًا ذلك بأن الإسرائيليين نسخة واحدة، أو أنهم عدة نسخ من اليمين الصهيوني نفسه، وأنهم مثل بعضهم بعضًا، وكلهم يريدون التخلص منا، ويرفضون إقامة الدولة الفلسطينية، ويريدون، بل ويصرّون، على بقاء الاحتلال والاستيطان وتغذيته وتسمينه باستمرار. لذلك، ما أهمية أن نتعب أنفسنا بالمتابعة إذا ما كانوا نسخة متكررة من اليمين، أو أشباه اليمين؟

ويضيف أصحاب هذا الرأي بالقول: إنه لم يعد هناك يسار في إسرائيل، كما أن يسارهم، بالأساس، ليس كأى يسار آخر في العالم، وإنما هو يمين مع بعض التجميل. وما يعزز لدى هؤلاء هذا الاعتقاد هو التجربة التاريخية المرة مع الحكومات الإسرائيلية، التي واصلت، الواحدة بعد الأخرى، سياسات القمع والعقاب الجماعي، وسياسة الظلم والإذلال، وجميع الحكومات، بلا استثناء، قامت بالاستيلاء على الأرض وبناء المستوطنات عليها.

وأصحاب هذا الرأي من الفلسطينيين ليسوا جميعاً من الطليعة ذاتها؛ بعضهم يقول ذلك ويردد هذه المقولات ليعبروا عن سخطهم وتجربتهم المباشرة القاسية مع الاحتلال، وهؤلاء، على الأغلب، أناس عاديون مهورون، يطغى على رأيهم ما يلحق بهم من ظلم من الاحتلال الإسرائيلي. أما البعض الآخر، فيتبنون هذا الموقف انطلاقاً من موقف أيديولوجي عقائدي، يرفضون، في الأساس، النظر إلى الداخل الإسرائيلي، ويتعاملون معه على أنه مجتمع ودولة زائلة لا محالة، وأن إسرائيل كيان مغتصب، لا سلام ولا إمكانية لعقد اتفاقيات معه، وبالتالي لا حاجة لإضاعة الوقت بمتابعة أي شيء يجري داخل هذا الكيان، بما في ذلك الانتخابات.

وهناك جزء واسع، وربما هم الأغلبية، يعتقدون أن كل ما يجري في إسرائيل هو أمر يؤثر علينا وعلى حياتنا اليومية وعلى مستقبلنا، وأن أي انزياح نحو هذا الاتجاه أو ذاك قد يعقد واقعنا لفترة طويلة من الزمن؛ لذلك لا بد أن نتابع عن كثب، وأن نعرف كل التطورات في المجتمع الإسرائيلي، بغض النظر عن العلاقة الثنائية. ومن بين أهم ما يجب أن نتابعه الانتخابات، لأن نتائجها تعكس إلى حد كبير إلى أين يتجه المجتمع الإسرائيلي وما هي توجهاته.

ومن وجهة نظر هؤلاء، فإن معرفة المجتمع الإسرائيلي هي من أكثر المهام النضالية أهمية؛ فلا شيء يمكن أن نقوم به، سواء كان مقاومة مسلحة، أو عقد اتفاق سلام، أو أن نقرر خوض مقاومة شعبية طويلة المدى ضد الاحتلال الإسرائيلي، من دون أن نكون على معرفة دقيقة بكل شيء في المجتمع الإسرائيلي؛ ما الذي يوحدّه، وما الذي يفرقه؟ وكيف يتطور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وتكنولوجياً؟ هناك من يحاول إراحة نفسه وينظر إلى إسرائيل نظرة عدمية، ولا يريد أن يلاحظ التطورات ولا المتغيرات، وبالتالي لا يتابع الانتخابات. والسؤال هنا: كيف يمكن أن نضع سياسات واستراتيجيات إذا لم تكن لدينا معرفة عميقة بإسرائيل؟

لا يختلف اثنان في الشعب الفلسطيني على أن إسرائيل كدولة قد تأسست بطريقة لم تعد المعركة على الوعي الفلسطيني تجري فقط عبر البيانات السياسية ووسائل الإعلام التقليدية، فقد انتقلت المعركة إلى فضاء أكثر سرعة وتأثيراً وأقل قابلية للضببط؛ وسائل التواصل الاجتماعي حيث يمكن لمقطع مدته أقل من دقيقة أو منشور مجهول المصدر أن يعيد تعريف شخصية وطنية أو مؤسسة بأكملها أمام مئات الآلاف من المستخدمين قبل أن نتاح فرصة التحقق أو التوضيح. في هذا السياق، تبدو جولة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح اللواء ماجد فرج في عدد من محافظات الضفة الغربية وما رافقها من نقاش حول تصريحاته بشأن مطالبة حركة حماس بالاعتذار من الشعب الفلسطيني عن تداعيات السابع من أكتوبر، ثم الجدل الذي أثير حول ظهور عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والأسير المحرر زكريا الزبيدي إلى جانبه أكثر من مجرد سجال سياسي عابر.

هذه النقاشات تستحق التوقف عندها، عندما يتم الانتقال من نقد الموقف السياسي إلى استهداف الشخص، ومن مسالة المسؤول إلى محاولة إسقاط رمزيته، ومن الاختلاف مع المؤسسة إلى ضرب صورتها في الوعي العام.

وهنا تحديدا تكمن خطورة ما يجري.

جولات اللواء ماجد فرج الأخيرة يمكن قراءتها في بعدها السياسي والتنظيمي باعتبارها محاولة للاتصال المباشر بالمجتمع المحلي والاستماع إلى قضاياهم وتلمس المزاج العام في المحافظات في مرحلة شديدة الحساسية، وهذه الوظيفة السياسية والاجتماعية للجولات لا ينبغي اختزالها في شخصية من يقوم بها أو في النقاشات التي رافقت بعض محطاتها.

ففي الضفة الغربية اليوم، لا تتحرك السياسة في فراغ.

هناك توسع استيطاني مسعور، واعتداءات جنوبية للمستوطنين، وضغوط إسرائيلية على المدن والقرى، واقتحامات واعتقالات ومحاولات مستمرة لإعادة تشكيل الواقع الجغرافي والسياسي للضفة الفلسطينية المحتلة، وفي مثل هذا الظرف تصبح العلاقة بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المحلي جزءا من القدرة على الصمود لا مجرد نشاط بروتوكولي أو تنظيمي.

وقد تحولت جولات اللواء فرج من نشاط ميداني إلى مادة سياسية قابلة لإعادة التأطير، وهنا ينبغي طرح سؤال مختلف: هل المشكلة في الجولة نفسها، أم في الفراغ الاتصالي الذي يسمح للأخرين بتحديد معناها؟

وهذه نقطة جوهرية.

وهكذا لا تعود المعركة حول ما حدث فعلا وإنما حول من يمتلك القدرة على تفسير ما حدث.

على الناحية الأخرى، ربما كان الجدل حول زكريا الزبيدي أكثر وضوحا في الكشف عن طبيعة "الاغتيال الرقمي"؛ فالزبيدي ليس مجرد اسم سياسي، إنه أسير محرر وشخصية ارتبط اسمها تاريخيا بالمقاومة ومواجهة الاحتلال وبقضية الأسرى، وقد أصبح ظهوره إلى جانب اللواء فرج مادة لإنتاج سرديات متناقضة ومتضادة.

إن المشكلة ليست في اختلاف الفلسطينيين حول موقف الزبيدي السياسي؛ فمن حق أي فلسطيني أن يناقش موقف أي شخصية وطنية، ومن حق الجمهور أن يسأل ويختلف ويعارض، المشكلة في محاولة محو التاريخ السياسي للشخصية من خلال موقف واحد، ثم إعادة صياغة صورة صاحبها وتقديمها للجمهور باعتبارها شخصية فاقدة للشرعية الوطنية، وهذا هو جوهر الاغتيال الرقمي للسمعة.

واللافت أن الخطاب المقابل والنقاشات الأخرى للجمهور وقع أحيانا في الفخ نفسه،

باسم برهوم

غير طليعية، وبالتالي نشأ المجتمع الإسرائيلي بطريقة غير طليعية، وليس مثلما نشأ وتطور أي مجتمع آخر، أو أي دولة أخرى. ولكننا اليوم أمام واقع موجود؛ فهناك دولة وهناك مجتمع، بغض النظر عن كيفية نشوئه أو كيفية تجميعه من أصقاع الأرض. كما لا يختلف اثنان في الشعب الفلسطيني حول أن إسرائيل قد تأسست على حساب الشعب الفلسطيني، وأن تأسيسها الإحلالي كان يهدف إلى تفكيك فلسطين وتفكيك شعبها، وأنها، أي إسرائيل، دولة مغتصبة وتوسعية، ولا تحترم بأي قدر القانون الدولي.

ولكن كل هذه الحقيقة لا تمنع أن نعرف وأن نتابع كل ما يحدث في إسرائيل، كما ليس صحيحاً، ومن التجربة أيضاً، أن الإسرائيليين كلهم نسخة واحدة، أو أنهم مجتمع غير قابل للتغير.

دعونا نسأل أنفسنا: هل رابين وبيريس ويوسي ساريد هم مثل نتنياهو وسموتريتش وبن غفير؟ رابين وبيريس اعترفا بوجود الشعب الفلسطيني، واعترافا ببعض حقوقه السياسية والوطنية، كما تخليا عن فكرة "الترانسفير"، واختاراً أن يوقعا اتفاق سلام مع الشعب الفلسطيني، اتفاقاً قابلاً لأن يتطور إلى دولة. لذلك قام اليمين المتطرف الإسرائيلي، الذي يحكم إسرائيل اليوم، باغتيال رابين ليجهض وينهي اتفاقيات السلام (أوسلو).

اليمن المتطرف لا يعترف بوجود الشعب الفلسطيني، ولا يعترف بتاتاً بأي حقوق له، لا سياسية ولا مدنية، بل ويعمل من أجل تهجيرهِ وتصفية القضية الفلسطينية تماماً وإلى الأبد.

كما علينا أن نعرف أن اليمين المتطرف الإسرائيلي لم يكن وحده مسؤولاً عن إنهاء فرصة السلام، وإنما كان في الجانب الفلسطيني من يسعى للهدف نفسه، وفي طليعة هؤلاء حماس، التي كانت كل ما تقوم به يتناغم مع ما يناسب توجهات اليمين المتطرف الإسرائيلي.

والغريب في الأمر أن من يدعي ويقول إنه لا أهمية لمتابعة الانتخابات الإسرائيلية، هو أكثر المعنيين بعقد صفقات معها من تحت الطاولة، ويعرض عليها هدنة طويلة الأمد.

كما علينا أن نعرف أن السلطة الوطنية، وإلى جانب الثغرات الملموسة في الأداء، فإنها لم تكن حازمة بما يكفي لتطبيق مقولة: سلاح واحد، وقانون واحد، وسلطة واحدة، مما أوصلنا إلى ما وصلنا إليه.

إن متابع ما يجري في إسرائيل، ومتابعة الانتخابات، أمر مهم وحيوي للغاية، وإن الدعوة لعدم المتابعة لا تخدم سوى الهدف الإسرائيلي الأهم، وهو إبقاء الشعب الفلسطيني جاهلاً ويفتقر إلى المعلومات وإدراك ما قد يؤثر عليه إيجابياً أو سلبياً من المتغيرات داخل المجتمع الإسرائيلي، مهما كانت هذه المتغيرات تبدو بسيطة أو بطيئة، لأن ذلك يمس حياتنا، ويمس وجودنا على أرضنا، ويمنع معرفة وإدراك متى نقاوم أو متى يمكن أن نصنع السلام الحقيقي.

اغتيال السمعة في عهد المنصات .. من يستفيد من ضرب الرموز والمؤسسات الفلسطينية؟

فقد تحول الدفاع عن اللواء ماجد فرج وزكريا الزبيدي إلى خطاب تعبوي ضد خصومهما بدلا من تثبيت قاعدة أكثر نضجا: "يمكن الاختلاف مع الزبيدي سياسيا دون إنكار تاريخه، ويمكن الاختلاف مع اللواء فرج في موقفه دون تحويله إلى عدو وطني".

هذه القاعدة ليست مجاملة لأحد، إنها حماية للمجال الفلسطيني من الانهيار إلى منطق التخوين.

النقد السياسي حق، أما صناعة المعلومات المضللة ونشر الأخبار الزائفة والتحريض المنظم ونزع الشرعية عن المؤسسات الوطنية فشيء آخر، والخلط بين الاثنين يضر بالمؤسسة الوطنية نفسها لأنه يجرمها من النقد المشروع كما يحرم المجتمع من القدرة على التعرف إلى الحملات المنظمة.

وفي الوقت الذي يتبادل فيه الفلسطينيون الاتهامات حول اللواء فرج والزبيدي، تتواصل على الأرض سياسات الاستيطان والاعتداءات ومصادرة الأراضي والضغط على التجمعات الفلسطينية، وهذا ليس تفصيلا خارجا عن المعركة الرقمية بل هو جزء من المعركة نفسها.

لأن إضعاف الثقة بين المواطنين والمؤسسة الوطنية وتحويل المؤسسة الأمنية إلى موضوع دائم للاتهام وتحويل القيادات الوطنية إلى شخصيات متنازعة على الشرعية، كلها نتائج تصب في اتجاه واحد: "إضعاف القدرة الفلسطينية على بناء جبهة داخلية متماسكة في مواجهة الواقع الإسرائيلي المتغير".

وهنا يطرح سؤال جوهري ذاته: هل نسمح للخلاف السياسي بأن يتحول إلى أداة لتفكيك الثقة بالمؤسسات وبالشخصيات الوطنية وبالمشروع السياسي الفلسطيني نفسه؟

المشهد الفلسطيني لا يحتمل اليوم مزيدا من الاستنزاف الداخلي.

فالضفة المحتلة تواجه واقعا إسرائيليا يتجه إلى تكريس وقائع جديدة على الأرض، فيما تواجه القيادة الفلسطينية تحديات سياسية واقتصادية وأمنية متراكمة، وتقترب الساحة من استحقاقات انتخابية وإعادة ترتيب للمؤسسات السياسية.

وفي مثل هذه اللحظة، يصبح الحفاظ على الثقة بين المواطن ومؤسساته الوطنية جزءا من الأمن الوطني وهذا لا يعني منح المؤسسات حصانة من النقد.

على العكس؛ فالمؤسسة القوية هي التي تستطيع أن تسمع النقد وتصحح الخطأ وتشرح قرارها وتواجه التضييل بالحقائق، لكنها في الوقت نفسه لا تسمح بأن يتحول المجال الرقمي إلى محكمة إلكترونية توزع صكوك الوطنية والخيانة. إن القضية التي كشفتها جولات اللواء ماجد فرج والجدل حول تصريحاته والهجوم على زكريا الزبيدي ليست قضية شخصين.

إنها اختبار لقدرة الإعلام الفلسطيني على التعامل مع مرحلة جديدة أصبحت فيها السمعة الوطنية موردا سياسيا، والصورة الرقمية أداة ضغط والمعلومة المضللة سلاحا والانقسام الداخلي مادة انتخابية.

والاستجابة الذكية لا تكون بمنع النقد، إنما ببناء إعلام وطني أكثر مهنية، وأسرع في تقديم المعلومة وأكثر قدرة على تفسير السياسات وأقل اعتمادا على ردود الفعل.

ففي مواجهة صفحات مجهولة وحملات منظمة ومعلومات مفركة لا يكفي أن نقول للمواطن: "لا تصدق"، يجب أن نعطيه معلومة أدق وسياقا أوضح ومصدرا أكثر ثقة.

وهنا تتحدد المعركة الحقيقية؛ حماية الجبهة الداخلية تبدأ من حماية الوعي.

الحياة الجديدة

من يملك الرواية يملك نصف المعركة

د. حكمت نبيل المصري

من أهم أسباب استمرار حضور حماس الشعبي خارج قطاع غزة قدرتها على إدارة روايتها السياسية والإعلامية وفق ما يمكن تسميته "سياسة نصف الكأس... ونصف الحقيقة".

الفكرة بسيطة: لا تقدم الصورة كاملة، بل تختار الجزء الذي يخدم روايتها، وتضعه في مقدمة المشهد، بينما تدفع الأجزاء الأخرى إلى الخلف. وهكذا يتحول الجزء من الحقيقة إلى ما يشبه الحقيقة الكاملة في وعي الجمهور.

في قراراتها ومواقفها وخطابها السياسي، يمكن ملاحظة هذا النمط بوضوح: إبراز نصف ترى أنه يمنحها شرعية أو انتصاراً، وتجنب نصف آخر قد يفتح أسئلة صعبة حول المسؤولية والكلفة والنتائج.

المثال الأول: الحرب و"عدم تحقيق الأهداف"

تكرر حماس في خطابها أن إسرائيل لم تحقق أهدافها في الحرب، مستندة إلى استمرار قدرتها على العمل والسيطرة في أجزاء من القطاع. وقد يكون هذا عنصرًا مشروءًا في تقييم النتائج العسكرية.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول هذا الجزء إلى الرواية الوحيدة للحرب، بينما تُهمَّش أسئلة أخرى لا تقل أهمية: كم كانت الكلفة البشرية؟ ماذا حل بالمدنيين؟ كم من البيوت دُمِّر؟ ماذا حدث للمدارس والمستشفيات والبنية التحتية؟ وماذا يعني أن يعيش مئات الآلاف من الفلسطينيين سنوات من النزوح والفقدان والخوف؟ فالانتصار العسكري، حتى لو كان محل نقاش، لا يلغي سؤال المسؤولية السياسية والأخلاقية عن حجم الخسائر البشرية والدمار.

وهنا تكمن خطورة "نصف الحقيقة": أن تقول للجمهور إن العدو لم يحقق أهدافه، دون أن تمنحه في اللحظة نفسها الصورة الكاملة لما دفعه المجتمع الفلسطيني ثمنًا لذلك.

والأخطر أن الآلة الإعلامية، أحيانًا، لا تبحث عن الصورة الأكثر تعبيرًا عن الواقع، وإنما عن الصورة التي تخدم الرواية: مواطن وسط الركام يرفع إشارة النصر، أو مقابلة مع شخص يؤكد الصمود، فتُقدم هذه اللحظة بوصفها تعبيرًا عن المزاج العام.

لكن صورة واحدة لا تختصر مجتمعًا كاملًا، كما أن كلمة مواطن واحد لا تستطيع أن تختزل مشاعر الملايين.

المثال الثاني: الصمود لا يعني غياب الألم

لا أحد يستطيع إنكار صمود الفلسطينيين، ولا يجوز اختزال الإنسان الفلسطيني في صورة الضحية فقط. لكن تحويل الصمود إلى بديل عن الاعتراف بالألم يمثل مشكلة أخرى.

يمكن للإنسان أن يكون صامدًا وموجوءًا في الوقت نفسه.

يمكنه أن يرفض الهزيمة. وفي الوقت ذاته أن يسأل: لماذا وصلنا إلى هنا؟ ومن يتحمل المسؤولية؟ وهل كان بالإمكان تقليل حجم الكارثة؟

هذه الأسئلة لا تعني التخلي عن المقاومة، ولا تعني تبني رواية الخصم، وإنما تعني أن المجتمع الذي دفع الثمن يمتلك الحق في معرفة الحقيقة كاملة.

المشكلة تصبح أكثر خطورة عندما تتحول الرواية السياسية إلى اختبار للولاء: إما أن ترى الجزء الذي نراه نحن، أو تصبح في معسكر الخصم.

المجتمع الفلسطيني اليوم لا يحتاج إلى رواية حزبية جديدة، بل يحتاج إلى رواية وطنية صادقة تستطيع أن تحتمل الأسئلة الصعبة.

رواية تقول إن الاحتلال مسؤول عن جرائمه، وفي الوقت ذاته لا تعفي أي طرف فلسطيني من مسؤوليته.

رواية تعترف بالصمود، لكنها لا تستخدم الصمود لإخفاء الألم.

رواية ترفض الهزيمة، لكنها لا تسمي كل خسارة انتصارًا.

ورواية لا تخاف من الحقيقة كاملة، لأن الحقيقة لا تُضعف الشعوب... بل تمنحها القدرة على التعلم وعدم تكرار المأساة.

*** صحفي وكاتب مختص بالشؤون الدولية، وباحث في قضايا العدالة والنزاعات المسلحة.**

ارتفاع على درجات الحرارة

رام الله- الحياةالجديدة- توقعت دائرة الأرصاد الجوية أن يكون الجو اليوم الإثنين حارا في المناطق الجبلية شديد الحرارة في باقي المناطق، ويطرأ ارتفاع طفيف على درجات الحرارة بحيث تصبح أعلى من معدلها السنوي العام بحدود 4 درجات مئوية.

وغدا الثلاثاء وبعد غد الأربعاء يكون الجو حارا في المناطق الجبلية شديد الحرارة في باقي المناطق، ولا يطرأ تغير يذكر على درجات الحرارة.

وحذرت الأرصاد الجوية من خطر التعرض لأشعة الشمس المباشرة لفترة طويلة خاصة في ساعات الذروة من الساعة 11 صباحا إلى 4 مساء، وإشعال النيران في المناطق التي تكثر فيها الأعشاب الجافة، وترك الأطفال أو كبار السن داخل المركبات المغلقة.

فلسطين تحقق المرتبة الثالثة عربياً في البطولة الدولية للجيولوجيا بروسيا

التحكيم والخبراء.

يشار إلى أن بطولة "GeoChallenge" الدولية تستهدف بالدرجة الأولى تعزيز المهارات البحثية والمهنية للجيل القادم من الجيولوجيين، وتجسير الفجوة بين الطلبة والشركات الكبرى في هذا القطاع.

وتضمن برنامج البطولة حزمة متكاملة من المسابقات الجيولوجية، والأنشطة الرياضية والثقافية، والورش التعليمية، إلى جانب توفير فرص واعدة للمشاركين للتدريب العملي في كبرى شركات التعدين والاستكشاف الروسية، وتبادل الخبرات مع نخبة من أبرز خبراء القطاع الجيولوجي عالمياً.